

صدرت في ١١ ديسمبر ١٩٥٤ م

الكويت

اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الإعلام

العدد

٢٧٦

السنة الثانية والأربعون

الأحد

١٦ جمادى الأولى ١٤١٧ هـ

٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٦ م

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٦
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ م
في شأن الأحوال الشخصية

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون
رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ م والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ م في شأن الأحوال
الشخصية،
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ م بشأن قانون
تنظيم القضاء المعدل بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦ م،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه.

(مادة أولى)

تضاف مادة جديدة الى مواد القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ م في
شأن الأحوال الشخصية المشار اليه برقم (٣٤٦ مكررا) نصها كالآتي:
(مادة ٣٤٦ مكررا):

تصدر أحكام المحكمة الكلية في قضايا الأحوال الشخصية من
قاض واحد، وذلك استثناء من حكم المادة السابعة من المرسوم بالقانون
رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ م بشأن قانون تنظيم القضاء المشار اليه.
(مادة ثانية)

يسري حكم المادة (٣٤٦ مكررا) المضافة بهذا القانون على
القضايا التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل به، وتحال تلك القضايا
بحالتها بغير رسوم الى الدوائر المنشأة بموجبه للفصل فيها.

(مادة ثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة)

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في ٩ جمادى الأولى ١٤١٧ هـ

الموافق: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ م

المذكرة الإيضاحية
لمشروع القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٩٦ م
في شأن تعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية
رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ م

رغبة في التيسير على المتقاضين في قضايا الأحوال الشخصية،
وتحقيقاً لسرعة الفصل في هذا النوع من القضايا الذي يمس صميم
العائلة الكويتية فقد رُئي أعداد هذا القانون. وقد نصت المادة الأولى
منه على أن: «تضاف مادة جديدة إلى مواد القانون رقم (٥١) لسنة
١٩٨٤ م في شأن الأحوال الشخصية برقم (٣٤٦ مكرراً) نصها كالآتي:
(مادة ٣٤٦ مكرراً):

تصدر أحكام المحكمة الكلية في قضايا الأحوال الشخصية من
قاض واحد، وذلك استثناء من حكم المادة السابعة من المرسوم بالقانون
رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ م بشأن قانون تنظيم القضاء المشار اليه.
ونصت المادة الثانية على أن «يسري حكم المادة (٣٤٦ مكرراً)
المضافة بهذا القانون على القضايا التي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل
به، وتحال تلك القضايا بحالتها بغير رسوم الى الدوائر المنشأة بموجبه
للفصل فيها.
ونصت المادة الثالثة على أن: «يلغى كل حكم يتعارض مع
أحكام هذا القانون».